

Distr.: General
27 September 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

وثيقة ما بعد الدورة

الدورة المائة (١٥-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣)

أولاً - مقدمة

١ - تعكس هذه الوثيقة البلاغات والقضايا التي نظر فيها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي أثناء دورته المائة، المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢ - وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، نظم الفريق العامل حدثاً تذكاريّاً للاحتفال بدورته المائة^(١). وأتاح الحدث فرصة للتفكير سوياً مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة في نيويورك بشأن الإنجازات التي تحققت خلال الدورات المائة للفريق العامل والتحديات التي قد تنشأ في المستقبل في معرض التصدي لجريمة الاختفاء القسري أو غير الطوعي. كما أتاح هذا الحدث حيزاً للتفكير بشأن الحالة المتغيرة للاختفاء القسري في جميع أنحاء العالم، وأتاح الفرصة لمناقشة الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي لهذه الجريمة بغية القضاء عليها والكشف عن الحقيقة وإقامة العدالة وتقديم الجبر إلى الضحايا. وكان هذا الحدث، الذي ضم خبراء دوليين معنيين بالاختفاء القسري وممثلين حكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع ضحايا الاختفاء القسري وأسرههم، مؤلفاً من حلقتي نقاش، حيث ركزت الحلقة الأولى على الإنجازات والتوقعات فيما يتصل بالدورات المائة للفريق العامل؛ في حين ركزت الحلقة الثانية على استراتيجيات التصدي للاختفاء القسري في الوقت الراهن.

(١) يتاح مزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الحدث على العنوان الشبكي التالي:

www.ohchr.org/EN/Issues/Disappearances/Pages/100thsessioneventNewYork.aspx

ثانياً - الرسائل

٣- في الفترة ما بين الدورتين التاسعة والتسعين والمائة، أحال الفريق العامل في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل ١٧ حالة إلى الإمارات العربية المتحدة (٦)، وباكستان (٣)، والجمهورية العربية السورية (٤)، والسنغال (١)، وطاجيكستان (١)، والمملكة العربية السعودية (١)، واليمن (١).

٤- وخلال الدورة المائة، قرر الفريق العامل أن يحيل إلى ١٢ دولة ٥٦ حالة من حالات الاختفاء القسري مبلغاً عنها حديثاً. وأوضح الفريق العامل أيضاً أربع حالات، في أوزبكستان، والبحرين، وكولومبيا، والمكسيك. ومن بين الحالات الأربع، جرى توضيح ثلاث حالات على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات المعنية، وحالة واحدة على أساس المعلومات المقدمة من المصادر.

٥- وفي الفترة ما بين الدورتين التاسعة والتسعين والمائة، أحال الفريق العامل ثمانية بلاغات في إطار إجراءاته المتعلقة بالتدخل الفوري، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، إلى أنغولا (٢)، والجزائر (١)، وسري لانكا (١)، وغواتيمالا (١)، وكولومبيا (١)، والمكسيك (١)، ونيبال (١). وأحال الفريق العامل أيضاً سبعة نداءات عاجلة، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن أشخاص أُلقي القبض عليهم أو احتجزوا أو اختطفوا أو حُرِّموا بشكل آخر من حريتهم أو أشخاص اختفوا قسراً أو تعرضوا لخطر الاختفاء في بنغلاديش والسودان والصين والعراق والنرويج.

٦- وخلال الدورة المائة، استعرض الفريق العامل أيضاً ادعاءين عامين يتعلقان بأوروغواي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثاً - المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل أثناء الدورة

١ - ألبانيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧- في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بعثت الحكومة برسالة تتعلق بحالة واحدة لم يُبت فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالة.

٢- الجزائر

الإجراء العادي

٨- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادية، بشأن السيدة ذهيبية بويشة، التي يُدعى أنها أُخذت إلى مكان غير معروف من بيت فرد ذي صلة بها في ديت نوامر، في بلدية صلاح باي، بولاية سطيف، على أيدي أفراد عسكريين من ثكنات عين ولان، في سطيف، وأفراد شرطة، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

رسالة طلب تدخل فوري

٩- في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أحال الفريق العامل رسالة لطلب تدخل فوري، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن ادعاء الاستخدام المفرط للقوة ضد السيد حسين فرحاتي وخمسين شخصاً آخر، بمن فيهم مدافعون عن حقوق الإنسان، كانوا يعتزمون المشاركة في احتجاج سلمي لطلب معرفة الحقيقة والحصول على معلومات عن مصير أشخاص يُدعى أنهم أُوقفوا أو اختطفوا في التسعينات من القرن الماضي على أيدي دوائر الأمن الجزائرية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠- واصل الفريق العامل معالجة المعلومات التي بعثت بها الحكومة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. واستعرضت معلومات عن ١١٣ حالة لم يُبت فيها بعد ولكن هذه المعلومات لم تعتبر كافية بما يؤدي إلى توضيح هذه الحالات.

١١- وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، بعثت الحكومة بمعلومات تتعلق بحالة واحدة لم يُبت فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢- قدمت المصادر معلومات عن ٦١ حالة لم يُبت فيها بعد.

٣- أنغولا

رسالة طلب تدخل فوري

١٣- في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أحال الفريق العامل رسالة لطلب تدخل فوري، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن ادعاءات القبض على السادة مانويل نيتو ألفيس، ولواقي بيراو، وأدولفو كامبوس، ومورو سميت و ١٤ شخصاً آخر، بمن فيهم مدافعون عن حقوق الإنسان، كانوا يعتزمون المشاركة في مظاهرة سلمية لطلب رد فعل من جانب الحكومة إزاء اختفاء مدافعين اثنين عن حقوق الإنسان.

١٤ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أحال الفريق العامل رسالة أخرى لطلب تدخل فوري، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن ادعاء الحبس الانفرادي للسيد إميليانو كاتومبيلا "تكريم"، والادعاءات المتعلقة بحالات القبض التعسفي والإجراءات المفرطة من جانب الشرطة المتخذة ضد ثمانية مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان خلال المشاركة في وقفة لإحياء ذكرى مرور سنة على اختفاء السيدين ألفيس كامولينغ وكاسول.

٤ - البحرين

توضيح

١٥ - بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة لم يُت فيها بعد عقب انقضاء المدة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة.

٥ - بنغلاديش

النداءات العاجلة

١٦ - أحال الفريق العامل نداءً عاجلاً إلى الحكومة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة. ويتعلق النداء العاجل بادعاء الاختفاء القسري للسيد نصر الإسلام.

١٧ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أحال الفريق العامل نداءً عاجلاً آخر إلى الحكومة، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن ادعاء الاختفاء القسري للسيد أنوار الإسلام معصوم.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٨ - في ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، أرسلت الحكومة رداً على النداء العاجل الذي أرسل إليها، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بشأن الادعاءات الخطيرة المتعلقة بافتقار الجهاز القضائي لحكمة الجرائم الدولية إلى الحياد، واختفاء شاهد النفي، السيد شوخورونجون بالي. وقد جاء في رسالة الحكومة، من بين ما جاء فيها، أن "حكومة بنغلاديش تشتبه في أن جانب الدفاع قد اختطف في واقع الأمر شوخو رانجان بالي قبل ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، حيث إن اسم هذا الشاهد كان مدرجاً في الأصل على قائمة شهود الإثبات". ووضّح أيضاً أن "السلطة المعنية في الحكومة تحاول الكشف عن مكان وجود السيد بالي".

الملاحظات

١٩- يود الفريق العامل أن يوجه شكره إلى حكومة بنغلاديش على ردها على النداء العاجل المحال إليها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ويعرب عن تقديره للمعلومات التي تفيد بأن السلطات المعنية، بما فيها الشرطة، تحاول التحري عن مكان وجود السيد بالي.

٦- بيلاروس

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٠- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد.

٧- جمهورية أفريقيا الوسطى

ادعاء عام

٢١- في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، إدعاء عاماً إلى الحكومة يتعلق بتقارير عن وجود انتهاكات صارخة ومنهجية لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أشارت التقارير، في جملة أمور، إلى تدهور حالة حقوق الإنسان منذ الأحداث التي قام بها ائتلاف سيليكا في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، وإلى ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها حالات اختفاء قسري. وعلى سبيل المثال، تفيد التقارير بأنه في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أُلقي القبض على رقيب أول في الكتيبة البرمائية، وجندي من الدرجة الأولى في الحرس الجمهوري السابق وأُخذ إلى وجهة مجهولة، وأنه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في حي غويتانغولا، الواقع بالمنطقة السادسة في لبنانغي، ويدّعي أن مقاتلي سيليكا قد اقتادوا شاباً كان يتجادل مع شقيقته إلى وجهة مجهولة.

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٢- قدمت المصادر معلومات عن ثلاث حالات لم يُبت فيها بعد.

٨- الصين

النداءات العاجلة

٢٣- في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، أحال الفريق العامل نداء عاجلاً إلى الحكومة، بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن ادعاءات القبض على عدد من الأفراد واحتجازهم في دوائر محلية مختلفة من منطقة التبت المستقلة ذاتياً، بما في ذلك ادعاءات تفيد بأن مصائر ١٨ شخصاً وأماكن وجودهم غير معروفة.

٢٤- وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، أحال الفريق العامل نداء عاجلاً آخر إلى الحكومة، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن القبض على متظاهرين سلميين كانوا يطالبون بالمشاركة في العملية السابقة للاستعراض الدوري الشامل المقبل المتعلق بالصين واحتجازهم، وبشأن محاكمة ناشط معني بالمسألة نفسها وادعاء تعرضه للتعذيب. وجاء في التقارير، في جملة أمور، أنه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ قُبض على عدد كبير من المتظاهرين خارج وزارة الشؤون الخارجية في بيجين، ثم قسّموا إلى مجموعتين. وأُطلق سراح المجموعة الأولى بعد ١٢ ساعة من الاستجواب، حسب التقارير، ولكن مصير المجموعة الثانية ومكان وجودها بقيا غير معروفين وقت تقديم البلاغ.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٢٥- في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣، أرسلت الحكومة رداً^(٢) على نداء عاجل، كان قد أُرسِل إليها بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بشأن ما جاء في التقارير عن "الإقامة الجبرية" المفروضة على السيد زهو تشيترهي. وأفادت الحكومة في ردها بما يلي:

"لقد احتجز [زهو تشيترهي] في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كمشتبه به بتهم ارتكاب جريمة التحريض على تقويض السلطة السياسية للدولة. وفي تموز/يوليه من العام الماضي، جرى القبض عليه بموافقة مكتب النائب العام للدولة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، جرى تغيير تدابير الإنفاذ إلى إقامة جبرية. ويُواصل حالياً النظر في هذه القضية. وتكفل سلطات الأمن العام لزهو تشيترهي حقوقه المختلفة، وفقاً للقانون، خلال عملية التحقيق في القضية وبحثها".

٢٦- وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، أرسلت الحكومة رداً^(٣) على نداء عاجل، أُرسِل إليها بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، بشأن ادعاءات القبض على عدد من الأفراد واحتجازهم في دوائر محلية مختلفة من منطقة التبت المستقلة ذاتياً، بما في ذلك ادعاءات تفيد بأن مصائر ١٨ شخصاً وأماكن وجودهم غير معروفة. وفي هذا الرد، وفيما يخص أماكن وجود السادة لوبسانغ جينبا، وسونام نامغيال، ولوبسانغ سامتين، وثوبتين غيليك، أوضحت الحكومة ما يلي:

"في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، احتجز لوبسانغ جينبا على يد جهاز الأمن العام لدائرة تشنديو المحلية، في محافظة كينغ هاي، وفقاً للقانون، بتهمة جريمة يُشتبه في أنه ارتكبها للتحريض على تفكيك أوصال الدولة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، قُبض عليه بموافقة النيابة العامة. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، حكمت

(٢) يرد النص الكامل لهذا الرد في المرفق.

(٣) يرد النص الكامل لهذا الرد في المرفق.

عليه محكمة الشعب المتوسطة لمقاطعة يوشو في محافظة كينغ هاي بالسجن لمدة خمس سنوات مع حرمانه من حقوقه السياسية لمدة سنتين. ... وفي آذار/مارس ٢٠١٣، احتجز سونام نامغيال، ولوبسانغ سامتين، وثوبتين غيليك على يد جهاز الأمن العام لدائرة سيركسو المحلية، في مقاطعة غانزي، بمحافظة سيشوان بتهم الاشتباه في تنظيم تجمع بهدف الإخلال بالنظام العام ونظام المرور. وجرى القبض عليهم لاحقاً، بناءً على موافقة النيابة العامة. وهذه القضية قيد المراجعة حالياً".

الملاحظات

٢٧- يود الفريق العامل أن يوجه شكره إلى الحكومة على الردين الواردين.

٩- كولومبيا

رسالة طلب تدخل فوري

٢٨- في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أحال الفريق العامل رسالة لطلب تدخل فوري، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن ادعاءات تتعلق بمضايقة السيد إريك أنطونيو أريانا باوتيسستا، مؤسس منظمة "نيديا إريك باوتيسستا"، وهي منظمة لحماية وتمكين النساء وأسر ضحايا الاختفاء القسري، وبشأن سرقة المعلومات المتصلة بعمل المنظمة.

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٩- قدمت المصادر معلومات عن حالتين لم يُت فيهما بعد.

توضيح

٣٠- بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة لم يُت فيها بعد عقب انقضاء المدة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة.

١٠- جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

المعلومات المقدمة من المصادر

٣١- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُت فيها بعد.

١١ - السلفادور

الإجراء العادي

- ٣٢ - أحال الفريق العامل ست حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادية.
- ٣٣ - وتعلق الحالة الأولى بالسيد بوريس نابوليون مارتينيس كورتيس، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ في كانتون كونسيبيون لوس بلانيس، في سان فرانسيسكو تشيناميكا، في منطقة لاباز، بعدما قام أفراد من الشرطة الوطنية ومجموعة من الدفاع المدني حسبما أفادت التقارير، بالدخول إلى أحد المنازل باستخدام العنف وقتلوا جميع الأفراد الحاضرين ما عدا ضحية الاختفاء القسري المدعى، وقد كان السيد مارتينيس كورتيس دون سن ١٨ سنة وقت الاختفاء المدعى.
- ٣٤ - وتخص الحالتان الثانية والثالثة السيدة ماري سول مارتينيس والسيد نيكولاس أرنولدو مارتينيس، اللذين اختُطفا، حسب الادعاءات، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ من لا لوما دي لوس نوفيوس، في إلكاروساليتو، ببلدية برلين، في محافظة أوسولوتان، على أيدي جنود من لواء المشاة السادس التابع للقوات المسلحة خلال عملية عسكرية في المنطقة. وقد كان السيد مارتينيس والسيدة مارتينيس دون سن ١٨ سنة وقت الاختطاف المدعى.
- ٣٥ - وتعلق الحالتان الرابعة والخامسة بالسيد خوسيه أنجيل أوكتافيو دونيو ميجيا والسيد أنطونيو لويس تشاكون، اللذين شوهدا لآخر مرة حسب الادعاءات في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ في ثكنات مركز المهندسين التابع للقوات المسلحة في زاكاتيكولوكا، بمنطقة لاباز. وقد كان السيد دونيو ميجيا والسيد تشاكون دون سن ١٨ سنة وقت الاختفاء المدعى.
- ٣٦ - وتخص الحالة السادسة السيد باستور عمر أيلالا أورتيغا، الذي يدعى أنه أُخذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ من بلدة كاسيريو إليوكوتال، في كانتون كوبابايو، ببلدية سوتشيتوتو، في محافظة كوسكاتلان، على أيدي جنود من كتيبة أتلاكاتل اقتادوه إلى مكان مجهول وذلك أثناء عملية عسكرية في الكانتون. وقد كان السيد أيلالا أورتيغا دون سن ١٨ سنة وقت الاختفاء المدعى.

المعلومات المقدمة من المصادر

- ٣٧ - قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُيت فيها بعد.

١٢ - غواتيمالا

رسالة طلب تدخل فوري

٣٨- في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، أحال الفريق العامل رسالة لطلب تدخل فوري، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن الأفعال المدّعاة الرامية إلى تشويه صورته وترهيب السيدة كلاوديا سامايوا، منسقة وحدة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وادعاءات بشأن الدخول بالقوة إلى مكاتب هذه المنظمة، وما يدّعى من تهديدات بالقتل موجّهة ضد موظفي المنظمة. وحسب المعلومات الواردة، تتصل المضايقة المدّعاة بالدور الذي يضطلع به هؤلاء الموظفون في دعم وحماية الشهود في الإجراءات القانونية المتخذة ضد رئيس الدولة السابق خوسيه إفراين ريوس مونت ورئيس المخابرات السابق خوسيه موريسيو رودريغيس سانتشيس لارتكابهما جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، بما فيها الاختفاء القسري.

بلاغ صحفي

٣٩- في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أصدر الفريق العامل، بلاغاً صحفياً بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، يتعلق بمحاكمة السيد ريوس مونت والسيد رودريغيس سانتشيس لارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وذكر الخبراء في هذا البلاغ الصحفي أنه، على النحو المبين في القواعد الدولية ومعايير حقوق الإنسان، لا يمكن وجود مصالح عادلة ودائمة دون عدالة.

٤٠- وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، أصدر الفريق العامل، بلاغاً صحفياً بالاشتراك مع سبع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، يتعلق بصدور قرار للمحكمة يحكم على السيد ريوس مونت لارتكابه جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وأوضح الخبراء في هذا البلاغ الصحفي أن استجلاء الحقيقة وإقامة العدل في غواتيمالا ليسا عنصريين أساسيين لتقديم الجبر للضحايا فحسب، بل لا بد منهما أيضاً لضمان عدم تكرار الجرائم الفظيعة التي اتسمت بها الحرب الأهلية في البلد، بما في ذلك الاختفاء القسري، وعمليات الإعدام التعسفي، والاعتصاب، والتشريد القسري للسكان.

الملاحظات

٤١- فيما يتعلق بالبلاغين الصحفيين، يود الفريق العامل التأكيد على أهمية استجلاء الحقيقة وإقامة العدل ووضع حد للإفلات من العقاب في غواتيمالا، كما يود التأكيد على أن العدالة هي أفضل ضمانات لمنع تكرار الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية في غواتيمالا. وفي هذا الصدد، يود الفريق العامل التذكير بالفقرة ٦ من المادة ١٣ ("يجب أن يكون من الممكن دائماً إجراء التحقيق ... ما دام مصير ضحية الاختفاء القسري لم يتضح بعد")،

وبالفقرة ١ من المادة ١٧ ("يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة مستمرة باستمرار مرتكبيها في التكتّم على مصير ضحية الاختفاء ومكان إخفائه، وما دامت هذه الوقائع قد ظلت بغير توضيح")، وبالفقرة ١ من المادة ١٨ ("لا يستفيد الأشخاص الذين ارتكبوا أو ادّعى أنهم ارتكبوا [أعمال الاختفاء القسري] من أي قانون عفو خاص أو أي إجراء مماثل آخر قد يترتب عليه إعفاء هؤلاء الأشخاص من أي محاكمة أو عقوبة جنائية")، من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

١٣ - هندوراس

المعلومات المقدمة من المصادر

٤٢ - قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتّ فيها بعد.

١٤ - العراق

النداءات العاجلة

٤٣ - في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، أحال الفريق العامل نداءً عاجلاً إلى الحكومة، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن ادعاء الحبس الانفرادي للسيد شوقي أحمد شريف عمر في مكان مجهول.

١٥ - الكويت

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٤ - في ٦ أيار/مايو ٢٠١٣، أرسلت الحكومة رسالة تتعلق بحالة واحدة لم يُتّ فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالة.

١٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الإجراء العادي

٤٥ - أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادي، بشأن السيد سومباث سومفون، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بالقرب من مركز للشرطة، على الكيلومتر ٣ من طريق ثاديو، ببلدية فيينتيان.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٦- في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣ وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بعثت الحكومة بردين على نداء عاجل، أرسل إليها بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن حالة السيد سومبات سومفون، وهو مدافع عن حقوق الإنسان، كان يعمل بشأن المسائل المتعلقة بالاستيلاء على الأراضي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكان يساعد الضحايا في التحدث عن تجاربهم. وفي الرد الأول، قدمت الحكومة معلومات عن الإحاطة الثانية بشأن نتائج التحقيقات التي أجرتها الشرطة للتحري عن مكان وجود السيد سومفون. وأوضحت الحكومة في الرد أن "سلطات الشرطة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد أخطرت أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأنتربول وطلبت منها المساعدة في رصد المعلومات التي قد تتصل بالسيد سومبات وبسيارته". وجاء في الرد أيضاً أن الاتهام الذي مفاده أن سلطات الشرطة قد احتجزت السيد سومفون هو اتهام "غير صحيح على الإطلاق". وفي الرد الثاني، قدمت الحكومة معلومات عن الإحاطة الثالثة بشأن نتائج التحقيقات التي أجرتها الشرطة للتحري عن مكان وجود السيد سومفون. وجاء في الرد أن "الأنتربول قد أصدرت في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ المذكرة الصفراء بشأن السيد سومبات سومفون بوصفه شخصاً مفقوداً ونشرتها في وسائل الإعلام، بما فيها الإنترنت. ... و[حتى] الآن لم يُعثر على السيد سومبات سومفون. وستواصل اللجنة المكلفة بهذه القضية إجراء التحقيقات".

٤٧- وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أرسلت الحكومة بلاغاً بشأن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالة.

الملاحظات

٤٨- يود الفريق العامل أن يوجه شكره إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على رديها على النداء العاجل المحال إليها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وعلى المعلومات التي قدمتها بشأن نتائج تحقيقات الشرطة في حالة السيد سومبات سومفون. وبلاستناد إلى المعلومات الواردة من المصادر، قرر الفريق العامل إحالة قضية السيد سومبات سومفون إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في إطار إجراءاته العادي.

١٧- المكسيك

الإجراء العادي

٤٩- أحال الفريق العامل ١٠ حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادي.

٥٠- وتعلق الحالة الأولى بالسيد رودريغو كاماتشو رودريغيس، الذي يُدعى أنه أُخذ في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ من حي كولونيا أدريان كاستريجون، في مدينة إغوالا، في ولاية غيريرو، إلى مكان مجهول على أيدي رجال بزي الشرطة القضائية تقلّهم شاحنات سوداء بزجاج نوافذ معتم وبدون لوحات التسجيل.

٥١- وتعلق الحالة الثانية بالسيد كارلوس إنريكي رويس نونيس، الذي يُدعى أنه أُخذ من برنابيه دي لاس كاساس ٢٠٠٨، بين شارع هيلاريو مارتينيس وشارع ألفريدو غارسا رويس، في مونتيري، إلى مكان مجهول، على أيدي أربعة رجال، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وذكرت التقارير أنه جرى التعرف لاحقاً على السيد رويس نونيس في صور عُرضت في نشرات الأخبار على قناة تلفاز المكسيك، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، بشأن نقل أفراد من سجون اتحادية مختلفة.

٥٢- وتعلق الحالة الثالثة بالسيد ماريو ألبرتو كورونادو رانجيل، الذي يدعى أنه أُخذ إلى مكان غير معروف على يد مجموعة من الأشخاص المسلحين يُعتقد أنهم أفراد من الشرطة الاتحادية من بلدية أبوداكا، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٥٣- وتعلق الحالة الرابعة بالسيد روين ليمون راموس، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في شارع سيبيتما، في حي كولونيا ناساريو أورتييس، على أيدي شرطة البلدية وأفراد مسلحين، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١١.

٥٤- وتعلق الحالة الخامسة بالسيد لويس ماريو كاسيانو فارغاس، الذي يدعى أنه اقتيد إلى مكان مجهول من المدرسة الثانوية رقم ٧٠، في شارع سوليداريداد، في حي كولونيا ليوناردو رودريغيس ألكين، بمدينة أكابولكو، في ولاية غيريرو، على أيدي أفراد يُعتقد أنهم من الشرطة، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١.

٥٥- وتعلق الحالتان السادسة والسابعة بالسيد أونوريو باديو غوميس والسيد أذان راموس أنطونيو، اللذين يُدعى أنهما شوهدا لآخر مرة مع عدة أفراد آخرين على متن مركبات مقابل مقر شرطة البلدية في بيسكيريا، بولاية نويفو ليون، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١.

٥٦- وتعلق الحالة الثامنة بالسيد دفيد سيلفا غارسيا، الذي يُدعى أنه قُبض عليه خارج منزله وأُخذ إلى مكان مجهول على أيدي أفراد من شرطة الدولة، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٥٧- وتعلق الحالتان التاسعة والعاشر بالسيد أدرييل ألونسو أفيلا باريوس والسيد أدريان أفيلا ماركيس، اللذين يُدعى أنهما قُبض عليهما في منزل السيد أفيلا ماركيس على أيدي أشخاص يُعتقد أنهم أفراد من الشرطة الوزارية، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

رسالة طلب تدخل فوري

٥٨- في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، أحال الفريق العامل رسالة لطلب تدخل فوري، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن الادعاءات المتعلقة بأفعال المضايقة والترهيب التي استهدفت السيد كارلوس إرنستو لوبيس والسيد ميغيل فلوريس ليوناردو، وهما يعملان مساعداً بلجنة الحقيقة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الحرب القذرة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين في ولاية غريرو.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٩- في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، بعثت الحكومة برسالة للرد على رسالة لطلب تدخل فوري أرسلها إليها الفريق العامل في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن ادعاء سرقة المعلومات المتصلة بمحالات الاختفاء القسري المبلغ عنها، من منزل أحد أفراد أسرة غوسمان كروس في محلية تاريخيرو، بولاية ميتشواكان. وأوضحت الحكومة، في جملة أمور، أنه لم تكن أي سلطة محلية أو وزارية اتحادية على علم بالأحداث التي قد تشكل عملية سطو، كما أوضحت أن مكتب التنسيق العام المعني بالتحقيقات لم يتلق أي شكوى بشأن هذه المسألة، على الرغم من فتح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ملفاً بشأنها. وأفادت الحكومة أيضاً بأن النيابة العامة الاتحادية في بيداد قد فتحت تحقيقاً في هذا الصدد في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأضافت الحكومة أنه بسبب عدم تقديم أي شكوى إلى سلطة على مستوى الولاية أو على المستوى الوزاري الاتحادي، لم يكن من الممكن اتخاذ أي تدابير لضمان السلامة البدنية والنفسية لأسرة غوسمان كروس، بيد أنه دُعي أحد أفراد الأسرة من أجل تقديم إقرار. وأخيراً، طلبت الحكومة أن يقدم الملتزمون شكواي رسمية إلى السلطات الوزارية المختصة.

٦٠- وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بعثت الحكومة برسالة رداً على رسالة لطلب تدخل فوري أرسلها إليها الفريق العامل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن الادعاءات المتعلقة بأفعال المضايقة والترهيب التي استهدفت أفراد أسرة السيدة إيلينا باراخاس ميخيا. وقدمت الحكومة معلومات عن التحقيقات التي جرت فيما يتصل بادعاء الاختفاء القسري لأحد أفراد أسرة السيدة إيلينا باراخاس ميخيا، وأيضاً فيما يتصل بادعاءات أفعال الترهب التي استهدفت السيدة إيلينا باراخاس ميخيا وأسرتها. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه من أجل ضمان حقوق الإنسان الخاصة بالسيدة إيلينا باراخاس ميخيا وأسرتها وسلامتهم البدنية والنفسية، وضعت تحت تصرفهم الوحدة المعنية بالحالة النفسية لضحايا الجرائم ورعايتهم، التي تخضع لمكتب المدعي العام في ولاية ميتشواكان، وعُزز حضور الأمن العام في المناطق التي ادعى أنه وقعت فيها أفعال المضايقة.

المعلومات المقدمة من المصادر

٦١- قدمت المصادر معلومات عن ٣٧ حالة لم يُت فيها بعد. وجرى توضيح حالة واحدة نتيجة ذلك.

توضيح

٦٢- بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة.

الملاحظات

٦٣- يود الفريق العامل أن يوجه شكره إلى حكومة المكسيك على رديها، المرسلين في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، على رسالتي طلب التدخل الفوري، اللتين أرسلتا إليها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على التوالي. وفيما يخص الرد المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، يشدد الفريق العامل على ضرورة حماية جميع المشاركين في التحقيق في حالات الاختفاء القسري بصرف النظر عما إذا كانت توجد شكوى أم لا. وفي هذا الصدد، يذكر الفريق العامل بالفقرة ٣ من المادة ١٣ من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تنص على أن "تتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام".

١٨- المغرب

الإجراء العادي

٦٤- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادية، بشأن السيد حسين عمر سكيما بلاوي، يُدعى فيها أنه قُبض عليه في فندق في الدار البيضاء على أيدي أفراد من مديرية المحافظة على التراب الوطني (الشرطة السرية) في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧.

المعلومات المقدمة من المصادر

٦٥- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُت فيها بعد.

١٩- ناميبيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٦- في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، بعثت الحكومة برسالة بشأن ثلاث حالات لم يُت فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالات.

٢٠ - نيبال

رسالة طلب تدخل فوري

٦٧ - في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، أحال الفريق العامل رسالة لطلب تدخل فوري، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن تهديدات مدعاة معرب عنها في وسائط إعلام مختلفة ضد أفراد لجنة رصد المساءلة، بمن فيهم السيدة مانديرا شارما، رئيسة محل الدفاع - نيبال، وبشأن اعتداء بدني مدعى على مدافع آخر عن حقوق الإنسان.

٢١ - النرويج

النداءات العاجلة

٦٨ - أحال الفريق العامل نداءً عاجلاً واحداً إلى الحكومة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن السيد محمد أنور بالوش، وهو ملتزم للجوء ومدافع عن حقوق الإنسان من باكستان، كان معرضاً لخطر الترحيل الوشيك من النرويج إلى باكستان.

٢٢ - باكستان

الإجراءات العاجلة

٦٩ - في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أحال الفريق العامل بلاغاً واحداً بشأن ثلاث حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل. ويتعلق البلاغ بثلاثة أفراد دون سن ١٨ سنة يُدعى أنهم اختطفوا في ٥ آذار/مارس ٢٠١٣ على أيدي أفراد بملايس مدنية، يُعتقد أنهم من الاستخبارات المشتركة أو الاستخبارات العسكرية، من أمام المدرسة النموذجية، بالقرب من مقر قيادة حرس الحدود، في مدينة خوزدار، بمقاطعة خوزدار في بالوشستان.

الإجراء العادي

٧٠ - أحال الفريق العامل أربع حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادية.

٧١ - وتعلق الحالة الأولى بالسيد منير أحمد، الذي يُدعى أنه اختطف في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ على أيدي أفراد مدججين بالسلاح بملايس مدنية، يُعتقد أنهم ينتمون إلى الاستخبارات العسكرية، وذلك بالقرب من الطريق السريع الرئيسي المسمى "التعاون الإقليمي من أجل التنمية"، بالقرب من فندق تاج محال، في منطقة مركز شرطة المدينة، بمقاطعة خوزدار.

٧٢- وتعلق الحالة الثانية بالسيد محمد حسين، الذي يُدعى أنه اختُطف في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ على أيدي أفراد مدججين بالسلاح، كان بعضهم يرتدي زيّاً رسمياً، ويعتقد أنهم من حرس الحدود الباكستاني، وذلك في متجره قرب محطة للحافلات في شارع بربويري، على الطريق الالتفافية الغربية، في كويتا.

٧٣- وتعلق الحالة الثالثة بالسيد أغا أ. شاه، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ على أيدي أفراد بملابس مدنية، تفيد التقارير أنهم من الاستخبارات العسكرية وحرس الحدود، وذلك في المستشفى المدني في شيتكان، في بانجغور.

٧٤- وتعلق الحالة الرابعة بالسيد سفير أحمد، الذي يُدعى أنه اختُطف في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ على أيدي أفراد يعتقد أنهم ينتمون إلى الاستخبارات العسكرية وحرس الحدود، وذلك في المستشفى المدني في شيتكان، في بانجغور.

٢٣- بيرو

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧٥- في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، بعثت الحكومة برسالة بشأن حالات لم يُبت فيها بعد، وهي رسالة لم يتسن معالجتها في الوقت المناسب لإدراجها في التقارير السابقة. وقد جرت معالجة المعلومات الواردة في هذه الرسالة بشكل جزئي لإدراجها في هذه الوثيقة. واستُعرضت معلومات بشأن ١٨ حالة لكنها لم تُعتبر كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالات. وتضمنت الرسالة أيضاً وثائق مختلفة من مكتب النائب العام، والجهاز القضائي والسجل الوطني للهوية والحالة المدنية.

٧٦- وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أرسلت الحكومة رسالة بشأن حالتين لم يُبت فيهما بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالتين.

٢٤- الفلبين

الإجراء العادي

٧٧- أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادية، بشأن ثلاثة أشخاص مقيمين في بلدية الباركا، وهم السيد نجير أهونغ، المعروف أيضاً باسم تاتيه، والسيد راسدي كاساران، المعروف أيضاً باسم بوتونغ، والسيد يوسف محمد، الذين يُدعى أنهم شوهدوا لآخر مرة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في مطار نينوي أكينو الدولي، في المحطة ٣، في مانيلا. وأفاد المصدر بأنه كان من المقرر أن يواصل هؤلاء الأفراد رحلتهم إلى الخرطوم، في السودان، عبر الدوحة، في قطر، على متن رحلة جوية لشركة الخطوط الجوية القطرية. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة السودان وحكومة قطر نسخاً من هذه الحالات.

المعلومات المقدمة من المصادر

٧٨- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّهَم فيها بعد.

٢٥- رواندا

المعلومات المقدمة من المصادر

٧٩- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّهَم فيها بعد.

٢٦- المملكة العربية السعودية

الإجراءات العاجلة

٨٠- في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل، بشأن السيد **خالد الناطور**، الذي يُدَّعى أنه أُخذ إلى مكان مجهول من مطار الملك خالد الدولي في الرياض، في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، على أيدي رجال أمن المملكة العربية السعودية.

الإجراء العادي

٨١- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادي، بشأن السيد **مغنث بهوسال**، الذي يُدَّعى أنه أجرى مكالمة هاتفية مع أفراد على صلة به في نيبال في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ليخبرهم بأنه محتجز في مركز الشرطة في أملج لمدة ١٥ يوماً وبأنه لا يعرف التهم الموجهة إليه. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة نيبال نسخة من هذه الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨٢- في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أحالت الحكومة بلاغاً بشأن حالة واحدة لم يُتَّهَم فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالة.

٢٧- السنغال

الإجراءات العاجلة

٨٣- في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل، بشأن السيد **سول ندو** (المعروف أيضاً باسم سول نتو)، الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في قاعة المغادرة في مطار ليوبولد سيجار سينغور الدولي

في دكا في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وحسب التقارير، فمن المحتمل أن يكون السيد ندو قد أُلقي القبض عليه على أيدي أفراد من السلطات السنغالية قرب الحدود بين السنغال وغامبيا. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة غامبيا نسخة من هذه الحالة.

٢٨ - سري لانكا

الإجراء العادي

- ٨٤ - أحال الفريق العامل ١٢ حالة إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادية.
- ٨٥ - وتعلق الحالة الأولى بالسيد محمد حليم محمد نالير، الذي يُدعى أنه اختُطف في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ على أيدي أفراد كانوا يستقلون شاحنة بيضاء من النوع الذي تستخدمه قوات أمن سري لانكا حسبما ذكرت التقارير، وذلك في جزيرة كراو، في ماتاكوليا، في كولومبو ١٥، بالمقاطعة الغربية.
- ٨٦ - وتعلق الحالات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة بالسيد موراليساران ناديسان، وزوجته، السيدة كريشناكوماري موراليساران، وطفليهما، وكلاهما دون سن ١٨ سنة، والذين يُدعى أنهم شوهدوا لآخر مرة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ على متن حافلة عسكرية في فيتوفاهال، بمقاطعة مولايتيفو. ويفيد المصدر بأنه قبل الاختفاء المدعى، في صباح يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، سَلَّم السيد ناديسان نفسه، بصحبة نحو ١٠٠ فرد من حركة "نمور تاميل إيلاام للتحرير" إلى الجيش السريلانكي.
- ٨٧ - وتعلق الحالة السادسة بالسيد سيلفاروبان يوهاناثان، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ على متن جرار عسكري كان متوجهاً إلى فافونيا، على طريق ماتالان، بمقاطعة مولايتيفو.
- ٨٨ - وتعلق الحالة السابعة بالسيد سوغانثان سيلفاراسا، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ بالقرب من المعبد البوذي في طريق كاندي، في فافونيا. ويفيد المصدر بأنه في اليوم الذي وقع فيه الاختفاء المدعى للسيد سيلفاراسا، أفادت التقارير أن فافونيا كانت تحت سيطرة الجيش السريلانكي.
- ٨٩ - وتعلق الحالة الثامنة بالسيد ساثيسكومار كريشنايلاي، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ في موليفايكال، بمقاطعة مولايتيفو. وتفيد المعلومات الواردة بأنه قبل الاختفاء المدعى للسيد كريشنايلاي، في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، سيطر الجيش السريلانكي على البلدة الأقرب (فيلاموليفايكال) وأخذ إلى السجن أشخاصاً يُعتقد حسبما جاء في التقرير، أنهم تابعون لحركة "نمور تاميل إيلاام للتحرير".

- ٩٠- وتعلق الحالة التاسعة بالسيد **ثارماسينغان ثانغاثوراي**، الذي يُدعى أنه اختطف في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عندما كان في طريقه إلى بيته، على يد شرطي من شعبة التحقيقات الجنائية.
- ٩١- وتعلق الحالة العاشرة بالسيد **أنطون جورج أنطوني سوهانشيرام**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في كنيسة لوردو أناي، في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، على أيدي عدد من الأفراد بملابس مدنية، يُعتقد أنهم من القوات البحرية.
- ٩٢- وتعلق الحالة الحادية عشرة بالسيد **ثايا باران راساثوراي**، الذي يُدعى أنه اختطف في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على أيدي أفراد من شعبة التحقيقات الجنائية وأفراد من مجموعة كارونا عندما كان يقود عربته الثلاثية العجلات في تامبالاكامام.
- ٩٣- وتعلق الحالة الثانية عشرة بالسيد **كوغولان كريشنا مورثي**، الذي تفيد التقارير بأنه قُبض عليه في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ في بيته على أيدي أفراد عسكريين.

رسالة طلب تدخل فوري

- ٩٤- في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أحال الفريق العامل رسالة لطلب تدخل فوري، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن حالة قرابة ٦٠٠ مدافع عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أقارب أشخاص مختفين، من مقاطعات جافنا، وكيلينوتشي، ومولايتيفو، ومانار، وفافونيا، كانوا قد مُنعوا من السفر من فافونيا إلى كولومبو لحضور مظاهرة سلمية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٩٥- في ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، بعثت الحكومة برسالة بشأن ٩٤ حالة لم يُت فيهما بعد. وبالاستناد إلى المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل، في دورته المائة، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على حالة واحدة. وفيما يخص الحالات المتبقية، لم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالة.
- ٩٦- وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بعثت الحكومة برسالة بشأن حالتين لم يُت فيهما بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالتين.

المعلومات المقدمة من المصادر

- ٩٧- قدمت المصادر معلومات عن خمس حالات لم يُت فيهما بعد.
- ٩٨- وقد قرر الفريق العامل، في دورته الثامنة والتسعين، أن يحيل معلومات بشأن حالة واحدة إلى المصدر بغية التحقق مما إذا كانت الحالة مكررة (A/HRC/22/45، Corr.1، الفقرة ٣٨٤). وفي غياب رد من المصدر في غضون المهلة المحددة، قرر الفريق العامل اعتبار الحالة نسخة مكررة لحالة موجودة فعلاً. وعقب ذلك، أُلغيت الحالة المكررة من سجلات الفريق العامل.

٢٩ - السودان

النداءات العاجلة

٩٩- في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أحال الفريق العامل نداءً عاجلاً واحداً إلى الحكومة، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن الادعاءات المتعلقة بالحبس الانفرادي للسيد حاتم علي محمد والسيد شرف الدين تيا، بما في ذلك ادعاءات قاتلة بأن مصيرهما ومكان وجودهما غير معروفين.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠٠- في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، أرسلت الحكومة رداً على نداء عاجل، كان قد أُرسِل إليها بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن حالة عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وفي هذا الرد، قدمت حكومة السودان معلومات عن أماكن وجود السادة ضرار آدم ضرار (عبد الرحمن آدم عبد الله في النداء العاجل المرسل)، وعبد الرحمن أبو القاسم عبد الجبار (عبد الرحمن آدم عبد الله في النداء العاجل المرسل)، وعبد الرحمن آدم عبد الرحمن (عبد الرحمن آدم عبد الله في النداء العاجل المرسل)، وجعفر السبكي إبراهيم، وزكريا يعقوب، وأبو القاسم محمد علي (أبو القاسم الدين في النداء العاجل المرسل)، والسيدة منال محمد أحمد، والسيدة عزيزة علي إدريس. وقدمت الحكومة أيضاً معلومات عن التدابير التشريعية والإدارية والقضائية القائمة التي أُخذ بها من أجل منع حدوث حالات الاختفاء القسري واستئصال شأفتها في السودان.

الملاحظات

١٠١- يود الفريق العامل أن يوجه شكره إلى حكومة السودان على ردها على جوهر موضوع النداء العاجل الحال إليها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وعلى تقديمها معلومات بشأن مكان وجود ثمانية أفراد.

٣٠ - الجمهورية العربية السورية

الإجراءات العاجلة

١٠٢- أحال الفريق العامل أربع حالات في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل. ١٠٣- وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالتين إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل، بشأن السيد علي الشهابي، الذي يُدعى أنه قُبِضَ عليه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على يد فرع فلسطين في المخابرات العسكرية السورية

عند نقطة تفتيش بين حي الزهراء ومخيم اليرموك للاجئين؛ والسيد محمد مازن ناجي، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في منزل أشخاص على صلة به في حي البرامكة، في دمشق، على أيدي أربعة أفراد بملابس مدنية يُفترض أنهم من المخابرات الجوية.

١٠٤- وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل، بشأن السيد محمد عطفة، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣ في مركز احتجاج تابع لشعبة المخابرات العسكرية في حمص. وتفيد المعلومات الواردة بأنه قبل الاختفاء المدعى للسيد عطفة، وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ قُبض على هذا الأخير، دون أمر قبض، حسبما جاء في التقارير، وذلك عند نقطة تفتيش في شارع البرازيل، بحي الإنشاءات، في حمص، على أيدي أفراد من القوات المسلحة كانوا يرتدون زياً عسكرياً رسمياً.

١٠٥- وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل، بشأن السيد صهيب سويدان، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في سجن المخابرات العسكرية في حمص. وتفيد المعلومات الواردة بأنه قبل الاختفاء المدعى للسيد سويدان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، قُبض على هذا الأخير عند نقطة تفتيش تابعة للمخابرات العسكرية على أيدي أفراد بزي رسمي من هذه المخابرات، حسبما جاء في التقارير.

الإجراء العادي

- ١٠٦- أحال الفريق العامل أربع حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادية.
- ١٠٧- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد نضال عيسى، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في مكان عمله على أيدي أفراد من المخابرات العسكرية بملابس مدنية، دون أمر قبض.
- ١٠٨- وتتعلق الحالة الثانية بالسيد أحمد بقدونس، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في سجن دمشق المركزي في عدرا.
- ١٠٩- وتتعلق الحالة الثالثة بشخص دون سن ١٨ سنة، يُدعى أنه قُبض عليه في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في حي الميدان أثناء حملة للسلطات على الحي.
- ١١٠- وتتعلق الحالة الرابعة بالسيد محمد ماهر عنبري، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ بينما كان جالساً مع صديق في متجر يسمى "مخطوطات الفن العربي" في شارع بغداد، بحي العقبية، في محافظة دمشق، على أيدي أفراد كانوا يرتدون الزي الرسمي للاستخبارات الجوية وكان معهم مسلحون مجهولو الهوية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١١- في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أرسلت الحكومة رداً على نداء عاجل، كان قد أُرسِل إليها بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بشأن ادعاءات الاختفاء القسري للسادة عبد العزيز الخير، وإياس عياش، وماهر طحان. وفي هذا الرد، أفادت الحكومة بأن "السلطات المعنية في الجمهورية العربية السورية قد أكدت أن الأفراد المذكورين أعلاه ليسوا رهن الاحتجاز لدى أي سلطة من سلطات إنفاذ القانون أو الأمن في سوريا، وأنه لا توجد أي معلومات عن مكان وجودهم".

الملاحظات

١١٢- يقر الفريق العامل بتسلم رد حكومة الجمهورية العربية السورية على النداء العاجل المحال إليها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، يود الفريق العامل التذكير بالفقرة ١ من المادة ١٣ من الإعلان التي تنص على أنه "متى قامت أسباب معقولة للاعتقاد بأن اختفاء قسرياً قد ارتُكب، فعلى الدولة أن تبادر دون إبطاء إلى إحالة الأمر إلى تلك السلطة لإجراء هذا التحقيق، وإن لم تُقدم شكوى رسمية. ولا يجوز اتخاذ أي تدابير لاختصار ذلك التحقيق أو عرقلته".

٣١- طاجيكستان

الإجراءات العاجلة

١١٣- في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل، بشأن السيد سليمجون شمس الدينوف، الذي شوهد لآخر مرة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣ بالقرب من حديقة فودي فاخش، في وسط مدينة كورغانتوب، في طاجيكستان. وحسب المصدر، ربما كان الاختفاء المدّعى للسيد شمس الدينوف له صلة بمشاركته في الشأن السياسي، بما في ذلك مشاركته في جماعة ضغط لتغيير القوانين المتعلقة بالانتخابات الرئاسية وتصريحاته بشأن انتهاكات حقوق الإثنية الأوزبكية في طاجيكستان.

٣٢- تايلند

الإجراء العادي

١١٤- أحال الفريق العامل أربع حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادية.

١١٥- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **جاهوا جالو**، الذي يُدَّعى أنه قُبِضَ عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ على أيدي قرابة ٣٠ حارساً من حراس الغابات يرتدون زيّاً رسمياً أسوداً مع أوشحة حمراء، وذلك في بستان لفاكهة الليتشي حيث كان يعمل.

١١٦- وتتعلق الحالة الثانية بالسيد **باروهوم مائلا**، الذي يُدَّعى أنه أُخِذَ في آذار/مارس أو نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على أيدي أفراد من الجيش بالقرب من تقاطع الطريق السريع، بعد خروجه من سوق في سو - نغاي في مقاطعة كولوك بصحبة صديق له على دراجة نارية.

١١٧- وتتعلق الحالة الثالثة بالسيد **ساتا لايو**، الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في نقطة تفتيش تابعة للشرطة في مقاطعة ناراثيوات وهو في طريقه من بيته ليحدد رخصة قيادته.

١١٨- وتتعلق الحالة الرابعة بالسيد **جاتيا جا - ها**، الذي يُدَّعى أنه أُخِذَ في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على أيدي عدة أفراد مسلحين يُعتقد أنهم من الفوج الخامس لفرقة العمل المعنية بالمخدرات، على الطريق ١٠٧، التي تربط بين مقاطعتي فانغ وشيانغ مي، في محافظة شيانغ ماي.

المعلومات المقدمة من المصادر

١١٩- قدمت المصادر معلومات عن حالتين لم يُتَ فيهما بعد.

٣٣- تركمانستان

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٠- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَ فيها بعد.

٣٤- الإمارات العربية المتحدة

الإجراءات العاجلة

١٢١- أحال الفريق العامل ست حالات في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل.

١٢٢- وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أحال الفريق العامل بلاغاً واحداً بشأن خمس حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل.

١٢٣- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **سعود كليب الطنجي**، الذي يُدَّعى أنه قُبِضَ عليه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على أيدي أفراد من موظفي المطار بملابس مدنية في مطار دبي الدولي وهو في طريقه إلى المملكة العربية السعودية لأداء مناسك الحج في مكة.

١٢٤- وتتعلق الحالة الثانية بالسيد محمد محمود علي شحادة (المولود في مصر)، الذي يُدَّعى أنه قُبض عليه في منزله في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على أيدي أفراد من قوات أمن الإمارات العربية المتحدة كانوا يرتدون ملابس مدنية. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة مصر نسخة من هذه الحالة.

١٢٥- وتتعلق الحالة الثالثة بالسيد عبد المؤمن علي السيد عطية (المولود في مصر)، الذي يُدَّعى أنه قُبض عليه في مكتبه في دبي، في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، على أيدي أفراد من قوات أمن الإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة مصر نسخة من هذه الحالة.

١٢٦- وتتعلق الحالة الرابعة بالسيد محمد عبد المؤمن محمد محمود (المولود في مصر)، الذي يُدَّعى أنه شوهد لآخر مرة في مستشفى الشارقة وهو في طريقه إلى مطار الشارقة في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتفيد المعلومات الواردة بأنه قبل اختفاء السيد محمود، كان هذا الأخير يخطط للذهاب إلى مصر لحضور جنازة، حسيماً جاء في التقارير. ويدَّعى أن سلطات الإمارات العربية المتحدة صادرت جواز سفر السيد محمود في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دون تقديم أي تفسيرات. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة مصر نسخة من هذه الحالة.

١٢٧- وتتعلق الحالة الخامسة بالسيد محمود عبد الرحمن الجيدة (المولود في قطر)، الذي يُدَّعى أنه قُبض عليه عند نقطة تفتيش أمنية في مطار دبي الدولي، بالإمارات العربية المتحدة، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، على أيدي أجهزة أمن الإمارات العربية المتحدة، عندما كان في طريق عودته من تايلند إلى قطر. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة قطر نسخة من هذه الحالة.

١٢٨- وفي ٧ مايو/أيار ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالة أخرى إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل، بشأن السيد عبد الواحد حسن البادي الشحي، الذي يُدَّعى أنه قُبض عليه في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ في وزارة الأشغال العامة على أيدي امرأة بالزبي الرسمي للشرطة وأفراد بملابس مدنية.

الإجراء العادي

١٢٩- أحال الفريق العامل تسع حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العادي.

١٣٠- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم أحمد، الذي يُدَّعى أنه قُبض عليه في بيته في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على أيدي أفراد من أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة.

- ١٣١- وتعلق الحالة الثانية بالسيد **صالح فرج ضيف الله**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في بيته على أيدي ١٠ أفراد بملابس مدنية يُعتقد أنهم من أفراد أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة.
- ١٣٢- وتعلق الحالة الثالثة بالسيد **أحمد محمود طه**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في مطار دبي الدولي على أيدي أفراد أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة.
- ١٣٣- وتعلق الحالة الرابعة بالسيد **مدحت محمد مصطفى العاجز**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في بيته على أيدي زهاء ١٣ فرداً يُدعى أنهم من أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة، من بينهم امرأتان بملابس مدنية.
- ١٣٤- وتعلق الحالة الخامسة بالسيد **علي أحمد إبراهيم سنبل**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في بيته دون أمر قُبض في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على أيدي ١٠ أفراد من أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة، كانوا يرتدون ملابس مدنية.
- ١٣٥- وتعلق الحالة السادسة بالسيد **عبد الله محمد إبراهيم زعزع**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في عيادته الخاصة لطب الأسنان في أم القيوين، بالإمارات العربية المتحدة، على أيدي أفراد شرطة بملابس مدنية.
- ١٣٦- وتعلق الحالة السابعة بالسيد **صلاح محمد رزق المشد**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في بيته في دبي، بالإمارات العربية المتحدة، على أيدي أفراد من أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة، دون أمر قُبض.
- ١٣٧- وتعلق الحالة الثامنة بالسيد **أحمد جعفر**، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في دبي، بالإمارات العربية المتحدة. وتفيد المعلومات الواردة بأنه في يوم الاختفاء المدعى للسيد جعفر، تلقى هذا الأخير مكالمة من شرطة دبي لطلب حضوره إلى مكتب الشرطة، حسبما جاء في التقارير.
- ١٣٨- وتعلق الحالة التاسعة بالسيد **مراد محمد حامد عثمان**، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في مطار دبي الدولي على أيدي أفراد من أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة.

٣٥- أوروغواي

ادعاء عام

- ١٣٩- في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، أحال الفريق العامل ادعاءً عاماً، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن إغلاق واحتمال إغلاق قضايا قضائية معينة متعلقة بحالات اختفاء قسري وتعذيب وعمليات إعدام نفذت خلال فترة الحكم

الديكتاتور في أوروغواي، نتيجة أحكام محكمة العدل العليا التي اعتبرت عدة مواد من القانون رقم (18.831) لعام ٢٠١١ الذي يمكن من التحقيق في الجرائم المرتكبة في تلك الفترة وإدانة مرتكبيها، مواد غير دستورية.

بلاغ صحفي

١٤٠ - في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أصدر الفريق العامل بلاغاً صحفياً، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، يعرب عن القلق إزاء أحكام محكمة العدل العليا التي أدت إلى إغلاق قضيتين على الأقل كان يجري التحقيق فيهما بخصوص ادعاءات خطيرة تتعلق بأعمال تعذيب واختفاء قسري وقتل مرتكبة خلال الحكم الديكتاتوري في السبعينات والثمانينات. وفي هذا البلاغ الصحفي، شدّد الخبراء على أنه من أجل وضع حد للإفلات من العقاب، تقع على عاتق الدول مسؤولية الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالتحقيق والمسؤولين عن الفضائح التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي ومقاضاتهم. وينبغي ألا تكون هذه الجرائم موضوع أي تقادم بصرف النظر عن وقت ارتكابها.

الملاحظات

١٤١ - فيما يخص البلاغ الصحفي الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، يود الفريق العامل التذكير بالفقرة ٦ من المادة ١٣ ("يجب أن يكون من الممكن دائماً إجراء التحقيق ... ما دام مصير ضحية الاختفاء القسري لم يتضح بعد")، والفقرة ١ من المادة ١٧ ("يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة مستمرة باستمرار مرتكبيها في التكتّم على مصير ضحية الاختفاء ومكان إخفائه")، والفقرة ١ من المادة ١٨ ("لا يستفيد الأشخاص الذين ارتكبوا أو ادعى أنهم ارتكبوا [أعمال الاختفاء القسري] من أي قانون عفو خاص أو أي إجراء مماثل آخر قد يترتب عليه إعفاء هؤلاء الأشخاص من أي محاكمة أو عقوبة جنائية") من الإعلان. كما يود الفريق العامل التذكير، في ضوء تعليقه العام بشأن الاختفاء القسري بوصفه جريمة مستمرة (A/HRC/16/48، ص ١٢)، بأن: "حالات الاختفاء القسري نموذج للأفعال المستمرة. ويبدأ الفعل عند الخطف ويستمر طوال الفترة التي لم تنته فيها الجريمة، وبعبارة أخرى، إلى أن تعترف الدولة باحتجاز الفرد أو تنشر المعلومات المتعلقة بمصيره أو مكان وجوده"^(٤). ولذا يؤكد الفريق العامل أنه "عند التسليم بأن دولة مسؤولة عن ارتكاب اختفاء قسري بدأ قبل بدء نفاذ الصك القانوني ذي الصلة واستمر بعد بدء نفاذه، ينبغي تحميل الدولة المسؤولية عن جميع الانتهاكات الناجمة عن الاختفاء القسري، وليس فقط عن الانتهاكات التي حدثت بعد بدء نفاذ الصك"^(٥).

(٤) الفقرة ١ من التعليق العام.

(٥) الفقرة ٤ من التعليق العام.

٣٦- أوزبكستان

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤٢- في ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، بعثت الحكومة برسالة تتعلق بسبع حالات لم يُبت فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالات.

توضيح

١٤٣- بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة لم يُبت فيها بعد عقب انقضاء المدة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة.

٣٧- اليمن

الإجراءات العاجلة

١٤٤- في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة في إطار إجراءاته المتعلقة بالتصرف العاجل، بشأن السيد عادل الخولاني، الذي يُدعى أنه قُبض عليه في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على أيدي أفراد من الأمن الوطني في صنعاء.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤٥- في ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، أحالت الحكومة بلاغاً بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد. ولم تعتبر المعلومات المقدمة كافية بما يؤدي إلى توضيح الحالة.

المرفق

ردّان واردان من حكومة الصين على النداءات العاجلة

ألف - الرد المرسل في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣

١ - تضمن الرد الوارد من حكومة الصين، المرسل في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣، المعلومات التالية:

"فيما يخص النداء العاجل المشترك الذي أرسله الرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الفريق، والرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين [67-] UA G/SO 218/2 G/SO 217/1 (67-9) G/SO 214 (107-9) G/SO 214 (3-3-16) CHN 1/2013، فإن حكومة الصين، بعد إجراء تحقيق دقيق في ظروف تلك الرسائل، تقدم الرد التالي:

إن زهو شيتزهي هو رجل يبلغ من العمر ٦٣ سنة. وهو ينحدر من مدينة شاو يانغ، الواقعة في محافظة هانا. وقد احتُجز في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بتهم الاشتباه في ارتكابه جريمة التحريض على تقويض السلطة السياسية للدولة. وفي تموز/يوليه من العام الماضي، أُلقي القبض عليه بموافقة مكتب النائب العام للدولة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، جرى تغيير تدابير الإنفاذ إلى إقامة جبرية. ويُواصل حالياً النظر في هذه القضية. وخلال عملية التحقيق في القضية وبحثها، تكفل سلطة الأمن العام لزهو شيتزهي حقوقه المختلفة، وفقاً للقانون.

وتطلب حكومة الصين بكل احترام أن يسجّل النص الكامل للرد الوارد أعلاه في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة."

باء - الرد المرسل في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣

٢ - تضمن الرد الوارد من حكومة الصين، المرسل في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، المعلومات التالية:

"يرحّب بالنداء العاجل المشترك الموجه بصورة مشتركة من الرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق

في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد أجرت حكومة الصين دراسة دقيقة بشأن المسائل المذكورة في البلاغ، وتقدم الرد التالي:

١- الحالات التي حدثت في دائرة زووغانغ المحلية، ودائرة مانغكانغ المحلية، ومقاطعة كامدو، في منطقة التبت المستقلة ذاتياً: بعد التحقيق في هذه الحالات، تبين لنا أنه لم يكن هناك أي "احتجاج سلمي للربان" في دائرتي زووغانغ ومانغكانغ المحليتين ومقاطعة كامدو، في منطقة التبت المستقلة ذاتياً، في شباط/فبراير ٢٠١٣. وبالتالي، فلا يوجد ما يُدعى من عمليات إلقاء القبض المذكورة في البلاغ. وإلى جانب ذلك، لا توجد في القانون الجنائي الحالي لجمهورية الصين الشعبية جرائم من قبيل "جريمة مناهضة الثورة"، و"جريمة التحريض العام"، و"جريمة تهديد الاستقرار الاجتماعي". والأقوال الواردة في البلاغ المتعلقة ببعض الأشخاص والأحداث هي ببساطة أقوال لا تتفق مع الحقائق.

٢- الحالات التي حدثت في دائرة تشينديو المحلية، في مقاطعة يوشو التبتية المتمتعة بالحكم الذاتي:

(أ) حالة سونام شيراب: في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، احتُجز سونام شيراب وسونام بينين، وفقاً للقانون، على يد جهاز الأمن العام في دائرة تشينديو المحلية، في محافظة كينغ هاي، بتهمة الاشتباه في ارتكابه جريمة الإخلال بالنظام العام. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، حكمت عليهما الإدارة المعنية المحلية بسنتين من إعادة التأهيل عن طريق العمل كعقوبة إدارية؛

(ب) حالة لوبسانغ جينبا: في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، احتُجز لوبسانغ جينبا، وفقاً للقانون، على يد جهاز الأمن العام لدائرة تشينديو المحلية، في محافظة كينغ هاي، بتهمة الاشتباه في ارتكابه جريمة التحريض على تفكيك أوصال الدولة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، أُلقي القبض عليه بموافقة النيابة العامة. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، حكمت عليه محكمة الشعب المتوسطة لمقاطعة يوشو في محافظة كينغ هاي بالسجن لمدة ٥ سنوات مع حرمانه من حقوقه السياسية لمدة سنتين؛

(ج) حالات نغوانغ مونلام وكالسانغ تسولتريم: في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، احتُجز نغوانغ مونلام وكالسانغ تسولتريم، على يد جهاز الأمن العام في دائرة تشينديو المحلية، في محافظة كينغ هاي، بتهمة جريمة قتل عمدي يشتبه بأنهما ارتكباها. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، ووفقاً للقانون، جرى تغيير الإجراء الإلزامي إلى

إجراء "الحصول على كفيل في انتظار المحاكمة". وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وبناء على موافقة النيابة العامة، جرى القبض على كالساغ تسولتريم الذي استفاد لاحقاً من الإفراج الطبي بسبب إصابته بمرض. ومقولة "إنه خضع للعلاج في المستشفى لإصابته جراء الضرب" هي أمر لا يتفق مع الحقائق.

٣- في آذار/مارس ٢٠١٣، احتُجز سونام نامغيال، ولوبساغ سامتين، وثوبتين غيليك على يد جهاز الأمن العام لدائرة سيركسو المحلية، في مقاطعة غانزي، بمحافظة سيشوان بتهمة الاشتباه في تنظيم تجمع يهدف إلى الإخلال بالنظام العام ونظام المرور. وجرى لاحقاً القبض عليهم، بناء على موافقة النيابة العامة. وهذه القضية قيد المراجعة حالياً.

وتطلب حكومة الصين ودياً أن يُدرج النص الوارد أعلاه كاملاً في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة.